الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2024/2

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
26 March 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، 11-13 حزيران/يونيه 2024

البند 5 (ب) ’1‘من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية: مناقشات

المائدة المستديرة

التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها من أجل مستقبل شامل للجميع

مذكرة من الأمانة العامة

بتوجيه من مكتب مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتشاور مع كيانات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، أعدت الأمانة هذه المذكرة لأجل تيسير حلقة الحوار حول موضوع ”التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها من أجل مستقبل شامل للجميع“. وتبدأ المذكرة بمقدمة موجزة للموضوع، ثم باستعراض للأطر والمبادرات المعيارية الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقلها لأجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدّم المذكرة لمحة عامة عن التحديات والثغرات القائمة في هذا الميدان، بما في ذلك ضمن مجالات التوحيد القياسي والتعاون؛ وآليات الرصد والرقابة؛ والأطر التنظيمية وأوجه التقدم التكنولوجي. وتختتم المذكرة بتحديد مجالات التدخل لتعزيز التعاون العالمي وسد الفجوة بين السياسات والممارسات حتى يتم التأكّد من أنّ آليات تطوير التكنولوجيا ونقلها شاملةٌ وأخلاقية وميسورة. وتحيل الأمانة العامة إلى مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في دورته السابعة عشرة، المذكرةَ طيّه بصيغتها التي أقرها مكتب المؤتمر.

* CRPD/CSP/2024/1.

220424 040424 24-05758 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده يومي 22 و 23 أيلول/سبتمبر 2024، سوف يُتيح فرصة ثمينة لتعزيز التعاون على تناول التحديات الحرجة وصياغة إطار متعدد الأطراف منشط يعزز رفاهية الأفراد. وفي إطار التطلع إلى هذا الحدث الهام، ستَعقد الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع الدول الأطراف ومع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، حلقةَ حوار يتم التركيز فيها على تعزيز التعاون الدولي على تشجيع الابتكارات التكنولوجية ونقلها لأجل تحقيق الإدماج الاجتماعي للأفراد ذوي الإعاقة وتمكينهم. وفي هذا السياق، يمكن للحلقة أن تستكشف، ومن منظور الإعاقة، مختلف جوانب نقل التكنولوجيا على المستوى الدولي.

2 - وحلقةُ الحوار بمثابة فرصة مهمة لتيسير المناقشات الشاملة لعدة قطاعات بشأن التعاون الدولي على مسائل حقوق ذوي الإعاقة والتكنولوجيا. فهي تهدف إلى إبراز التحديات والفرص الحاسمة، وتبادل الخبرات والنهج الناجحة، واقتراح الاستراتيجيات لتعزيز التعاون الدولي على النهوض بحقوق ذوي الإعاقة ضمن مجالات الابتكار والتكنولوجيا. وتقدم هذه الوثيقة المعلومات الأساسية اللازمة لحلقات الحوار. وهي تعطي لمحة عامة عن الأطر والآليات والمبادرات المعيارية الدولية الحالية، وتحدد التحديات والفرص الرئيسية، وتستكشف الاستراتيجيات اللازمة للمضي قدما بتعزيز التعاون الدولي على مواصلة تفعيل حقوق ذوي الإعاقة ضمن مجالي الابتكار والتكنولوجيا.

3 - ولدى التطورات التكنولوجية القدرة على زيادة تعزيز استيعاب الأفراد ذوي الإعاقة وتمكينهم من خلال إتاحة سبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحسين الاتصال والتنقل، وتعزيز المشاركة على نطاق أوسع داخل المجتمع. أما التكنولوجيات المساعدة، مثل برامجيات قراءة الشاشة لفائدة ضعاف البصر، ولوحات المفاتيح التكيفية المخصصة لمن يعانون من إعاقات حركية، فهي تساعد الأفراد ذوي الإعاقة على أداء المهام التي قد تكون، بخلاف ذلك، صعبةً أو مستحيلة. وقد أفضى انتشار الأشكال الميسورة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل أدوات ومنصات تكنولوجيا التعليم (المعروفة باسم "edtech")، ومواقع الويب وتطبيقات الهاتف المحمول الميسورة، وتطبيقات الاتصال للأفراد من ذوي إعاقات السمع أو النطق، والتطبيب عن بعد، ومبادرات المدن الذكية، إلى إحداث ثورة في طريقة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات وتواصلهم مع الآخرين.

4 - ويتبوَّأُ الذكاءُ الاصطناعي صدارة التقنيات الناشئة التي تعيد تشكيل التفاعلات البشرية، والتي لديها القدرة على تعزيز إدماج منظور الإعاقة بشكل كبير من خلال توفير حلول مبتكرة للتحديات الماثلة عبر مختلف المجالات أمام تسهيلات الوصول. وفي أحد التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قامت المنظمة بتعيين 142 من أمثلة الحلول التي تعمل بنظام الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل. ويشكل الذكاء الاصطناعي جزء لا يتجزأ من هذه الحلول، التي يعتمد أكثر من 75 بالمائة منها على تقنيات هذا الذكاء[1]. والتقنيات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، من قبيل تقنيات المنزل الذكي والأجهزة القابلة للارتداء وبرامج الإملاء الإلكتروني ومعالجة اللغات الطبيعية، هي تقنيات حاسمة في دعم الوصول إلى الموارد التي تمكّن الأفراد ذوي الإعاقة

(1) Organisation for Economic Co-operation and Developing (OECD), "Using AI to support people with disability in the labour market", OECD Artificial Intelligence Papers No. 7, November 2023.

من العيش بمزيد من الاستقلالية. ويستطيع الذكاء الاصطناعي، من خلال أجهزة منصات التعلم التكيفي وأجهزة المساعدين الافتراضيين التي تعين الأفراد من ذوي الإعاقات المعرفية على إدارة مواعيد أخذ الأدوية الخاصة بهم والتواصل مع مقدمي الرعاية الصحية، أن يوفّر لهؤلاء حلولا في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وقد يكتسي الذكاء الاصطناعي أيضا بعدا استراتيجيا في تبسيط عمليات الاختبار والمطابقة لتسهيلات الوصول عبر أتمتة تقييم المحتوى الرقمي والتطبيقات، وذلك لأنّ أدوات الذكاء الاصطناعي تستطيع فحص المواقع الشبكية وتطبيقات الأجهزة المحمولة والمحتويات الرقمية الأخرى لأجل الوقوف على مشكلات إمكانية الوصول وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجتها. وهذا يساعد المطورين ومنشئي المحتويات على التأكد من أنّ منتجاتهم ملائمة للأفراد ذوي الإعاقة، من مرحلة التصميم وحتى مراحل الترقيات التكنولوجية.

5 - أما النقل الناجح لهذه التكنولوجيات إلى مختلف البلدان فيقتضي من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والدوائر الصناعية المعنية أن تتعاون لأجل الحرص على أن تكون الابتكارات مُلائمةً للسياقات المحلية ومُلبيةً للاحتياجات المحددة الخاصة بفئات سكانية شتى. والطبيعة المعقدة والآثار الأخلاقية المرتبطة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تؤكد ضرورة أن تجري الجهات صاحبة المصلحة المتعددة تعاونا على مختلف الأصعدة والقطاعات الدولية والإقليمية والوطنية. وتعزيز التعاون والتضامن على المستوى العالمي، بما في ذلك من خلال تعددية الأطراف، أمر ضروري لإتاحة الوصول بشكل عادل إلى تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي ولمواجهة ما تطرحه هذه التكنولوجيات من صعوبات أمام تنوع وترابط الثقافات والأطر الأخلاقية، وذلك على نحو ما أبرزته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تقريرها المعنون "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي". ومن ثم، فإنّ هذا النهج التعاوني يكتسي بعدا حاسما في التخفيف من احتمال إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي، وأيضا في إطلاق العنان لإمكاناته الكاملة، لا سيما ضمن مجال التنمية، مع الحرص على أن تكون الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي ملتزمةً بالمبادئ الأخلاقية.

ثانيا - الحالة الراهنة: الأطر والمبادرات المعيارية الدولية

6 - أُطر ومبادرات التعاون الدولي القائمة تبرز وجود نهج متسق في العمل على تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقله لأجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تعكس توافقا واسعا في الآراء بشأن أهمية نقل التكنولوجيا في التصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ، والصحة العامة، والتنمية المستدامة. وهذه المبادرات ضرورية لتعزيز الابتكار ودعم التنمية المستدامة وضمان المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا بالنسبة لمختلف مناطق العالم. كما أنّها تشدد على ضرورة بذل الجهود التعاونية، وبناء القدرات، والتوزيع العادل للتكنولوجيات والمعارف، من أجل الحرص على أن تستفيد كل البلدان من التقدم التكنولوجي. وتتماشى هذه الجهود مع التزام الأمم المتحدة بتمكين السكان الذين يعيشون في أوضاع هشة عبر الاستخدام المسؤول للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب في السعي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك. ففي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يعزز الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، المعني بعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، الشراكات الدولية والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لأجل جمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم (الغاية 17-16). وتتناول

أهداف التنمية المستدامة الأخرى جوانب أكثر تحديدا. فالهدف 3 يعزز النفاذ إلى الأجهزة والتكنولوجيات المساعدة (الغاية 3-8) والتعاون الدولي (الغاية 3-ب)؛ فيما يشدد الهدف 4 على التعليم الشامل للجميع من خلال التكنولوجيا (الغاية 4-أ). ويعزز الهدف 9 النقل الدولي للتكنولوجيا (الغاية 9-أ) والتحسينات على تسهيلات الوصول (الغية 9-ج). كما يسعى الهدف 10 إلى تحقيق المساواة في الوصول إلى الموارد، بما في ذلك إلى أوجه التقدم التكنولوجي، وذلك بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة (الغاية 10-2)، ويشجع على المساعدة الإنمائية الدولية والتدفقات المالية (الغاية 10-ب).

7 - وفي إطار تنفيذ خطة عام 2030، تؤكد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المعتمدة في عام 2006، وكذا الأطر المعيارية الدولية الأخرى، على ضرورة الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشدد المادة 32 من الاتفاقية على أهمية التعاون الدولي في تعزيز الانتفاع بالتكنولوجيات المساعدة الميسورة وتقاسمها. ويتضمّن هذا الحكم دعوة إلى بذل جهود تعاونية في مجال البحوث وتبادل المعارف وتقديم المساعدة التقنية والاقتصادية لتيسير نقل التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 9 على ضرورة أن تكفل الدول الأعضاء للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول إلى البيئة المادية المحيطة وإلى وسائل النقل وتكنولوجيات ومنظومات المعلومات والاتصالات، بما يعزز مشاركتهم الكاملة والمتساوية في المجتمع.

8 - وفي الإعلان السياسي المعنون "التغطية الصحية الشاملة: توسيع طموحنا من أجل النهوض بالصحة والرفاه في العالم بعد انزياح جائحة كوفيد"، الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية للجميع المعقود في عام 2023، تم التسليم بالأهمية الأساسية للتغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة، وذلك ضمن جميع أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

9 - وقد تضمّن الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2023 بمقتضى قررها 1/78، التزامًا ببناء القدرات لأجل تحقيق المشاركة الشاملة في الاقتصاد الرقمي، وإقامة الشراكات القوية لأجل جلب الابتكارات التكنولوجية إلى كل البلدان (انظر الفقرة 38 (هـ) من القرار). كما تضمّنت الفقرة 38 (ف) من القرار التزاما بزيادة تمويل البحوث والابتكارات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات في جميع المناطق حتى تسهم في هذه البحوث وتستفيد منها. وقد ساعد الإعلان السياسي أيضا على توجيه الانتباه إلى ضرورة زيادة استخدام العلم والأدلة العلمية في صنع السياسات، واتخاذ الإجراءات لتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار وتذليل العقبات الهيكلية الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة، وذلك بسبل منها توسيع نطاق استخدام العلوم المفتوحة، والتكنولوجيا المفتوحة المصدر الميسورة التكلفة، والبحث والتطوير بوسائل منها توطيد الشراكات. وفيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، تم الاتفاق أيضا على اتخاذ إجراءات ومن أجل الاستفادة بشكل أفضل من مزاياه والتصدي للتحديات التي يطرحها.

10 - ودعت جمعية الصحة العالمية، في قراراتها 76-6 لعام 2023، و 71-8 لعام 2018، و 70-13 لعام 2017، و 69-3 لعام 2016، و 67-7 لعام 2014، و 66-4 لعام 2013، الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إلى تحسين فرص الحصول على التكنولوجيات المساعدة لمن يحتاجها. وعلى وجه الخصوص، قامت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ضمن *التقرير العالمي عن*

التكنولوجيات المساعِدة[2] الذي اشتركتا في إعداده استجابةً للقرار 71/8، بتحديد 10 توصيات لتحسين فرص الحصول على التكنولوجيات المساعدة، الذي يدعم بدوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها التغطية الصحية الشاملة، ويدعم المواءمة مع الاتفاقية. وفي التوصية العاشرة، أكدت المنظمتان على أنّ التعاون الدولي على دعم الجهود الرامية إلى تحسين الوصول إلى التكنولوجيات المساعدة ضروري للحدّ من عدم المساواة وللتدرج في بلوغ النفاذ الشامل إلى هذه التكنولوجيات. وذكرتا أنّ الحصول على التكنولوجيات المساعدة ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من التعاون الدولي ويجب أن تشارك فيه الحكومات والمنظمات الدولية أو الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المستخدمين. والمجالات من قبيل البحوث، والسياسات، والأنظمة، والتسعير العادل، وتشكيل الأسواق، وتطوير المنتجات، ونقل التكنولوجيا، والتصنيع، والمشتريات، والإمدادات، وتقديم الخدمات، والموارد البشرية، تم بيانها على أنّها مجالات للتعاون الدولي.

11 - وهناك أطر أخرى توفر مبادئ وإرشادات لتوجيه الأعمال المنسقة التي تقوم بها الحكومات والمنظمات والجهات صاحبة المصلحة لأجل تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيا والابتكار وانتفاعهم بها. فقد أكدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الدور الحاسم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية العالمية. ويبرز التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات الحاجة إلى تعزيز نفاذ الجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع؛ فيما تركّز اتفاقية اليونسكو على حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005 بالأساس على التنوع الثقافي، وتقر أيضا بأهمية الشمول الرقمي والحاجة إلى الحصول بشكل منصف على الموارد الثقافية والتعليمية والعلمية، بما يدعم بشكل غير مباشر قضية نقل التكنولوجيا من أجل إدماج منظور الإعاقة. أما معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات لعم 2013 فهي تتناول على وجه التحديد الصعوبة المتمثلة في نفاذ ضعاف البصر إلى المعلومات، وهو ما يشكل سابقة في مجال تناول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن سياق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا. ويهدف برنامج التوصيل في 2020 من أجل التنمية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، إلى إقامة مجتمع معلومات شامل للجميع، وهو ينطوي على غايات بشأن زيادة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقليص الفجوة الرقمية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص ذوي الإعاقة.

12 - والدعوة من أجل التعاون الدولي بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة على تعزيز الوصول إلى التكنولوجيات أشارت إليها الجمعية العامة ضمن قرارها 125/70 (2016) بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وقرارها 256/71 (2016) المعروف أيضا باسم الخطة الحضرية الجديدة، وأشار إليها الاتحادُ الدولي للاتصالات ضمن قراره 70 لعام 2022 المتعلقة بإمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمادتان 1 و 12 من أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 2012. وفي القرار 150/77 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، أكدت الجمعية العامة من جديد على الالتزام بسد الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها من خلال الفهم المتطور لتسهيلات الوصول بالنسبة للأفراد ذوي الإعاقة. ومسألة التوحيد

(2) World Health Organization (WHO) and United Nation's Children's Fund (UNICEF), *Global Report on Assistive Technology* (2022).

القياسي (قرارا الاتحاد الدولي للاتصالات 18 و 44) ومسألة تشجيع التعاون المالي لأجل تعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيا تم تناولهما ضمن أطر دولية، منها قرار الجمعية العامة 313/69 بشأن تمويل التنمية، المعروف أيضا باسم خطة عمل أديس أبابا. وهناك أطر أخرى لا تُعنى تحديدا بالأفراد ذوي الإعاقة، لكن يمكن استخدامها في تيسير التداول الحر للتكنولوجيات المتصلة باحتياجات هؤلاء الأفراد. وقد التزمت الأطراف المصدّقة على اتفاق اليونسكو بشأن استيراد المواد التربوية والعلمية والثقافية، المعروف أيضا باسم اتفاق فلورنسا، بعدم فرض رسوم جمركية على بعض الواردات من المواد التعليمية والأدوات والأجهزة العلمية.

13 - وعلاوة على الإطار المعياري، هناك العديد من الآليات والمبادرات الدولية التي توفر أدوات لتعزيز التعاون الدولي الذي يكفل تسهيلات الوصول إلى التكنولوجيا والابتكار ويجعلهما شاملين ومفيدين لكل الأفراد، بغض النظر عن قدراتهم. فالتعاون العالمي في مجال التكنولوجيا المساعِدة، الذي هو من المبادرات التابعة لمنظمة الصحة العالمية، يسعى إلى تحسين وصول الأفراد ذوي الإعاقة إلى التقنيات المساعدة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وذلك من خلال تعزيز الشراكات، وتشجيع الابتكار، وبناء القدرات لتلبية الاحتياجات القائمة من الأجهزة المساعدة في جميع أنحاء العالم. وتضم هذه المبادرة أكثر من 2 500 عضوا من 135 بلدا. أما المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة (G3ict) والمركز العالمي للابتكار في مجال الإعاقة (GDI Hub) فهما يعززان التعاون وتبادل المعارف لمواجهة الصعوبات في التيسير على ذوي الإعاقة. وتعمل مبادرة G3ict على تسهيل تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تعزيز التقنيات المساعدة الميسورة، وعلى التحاور مع الحكومات وقادة الدوائر الصناعية ومجموعات الأنصار لأجل تطوير السياسات والمعايير والاستراتيجيات اللازمة لنشر حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الميسورة في جميع أنحاء العالم. ومنصة تبادل الابتكارات على الصعيد العالمي (GIE) هي عبارة عن منصة شبكية تربط بين المبتكرين ورجال الأعمال والمنظمات في السعي إلى إيجاد حلول للأفراد ذوي الإعاقة. ومن خلال التعاون وتبادل المعارف، تسهل المنصة نقل التكنولوجيات والممارسات المبتكرة عبر الحدود، لتساعد بذلك على تذليل الحواجز اللوجستية وتعزز الابتكار الشامل للجميع عبر العالم. وتهدف أجندة الابتكار المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، التي تم اعتمادها في عام 2023، إلى تقوية القدرات الابتكارية لدى الباحثين الأوروبيين والأفارقة من خلال تعزيز نموذج للتعاون المستدام في مجال البحث والابتكار. وهي تهتم بإدماج منظور الإعاقة من خلال التشجيع على البحوث ذات الصلة وضمان فرص التمكين وريادة الأعمال للأفراد ذوي الإعاقة، وذلك ضمن جميع عمليات البحث والابتكار. وتهدف المشاريع الدولية المحددة إلى تعزيز التيسير على الأفراد ذوي الإعاقة في الحصول على مختلف أشكال المنشورات. فالخدمة العالمية للكتاب التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، على سبيل المثال، تهدف إلى زيادة توافر الكتب بصيغ ميسرة للأفراد العاجزين عن قراءة المطبوعات، وتُسهّل التعاون الدولي بين الناشرين والمكتبات والمنظمات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة على ضمان تبادل المحتوى الميسر عبر الحدود وفي الوقت المناسب. أما مشروع الاتحاد الدولي للاتصالات المتعلق بالوثائق المكتبية الرقمية الميسرة المنال (ADOD) فهو يهدف إلى تعزيز إمكانية حصول الأفراد ذوي الإعاقة على الوثائق الرقمية. وهو يساعد، من خلال وضع مبادئ توجيهية تقنية ومواد تدريبية، الحكومات والمنظمات على تحسين إمكانية الوصول إلى ما لديها من محتويات رقمية، وبالتالي تسهيل تبادل المعلومات عبر الحدود. وشبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة (GLAD)، التي أنشئت في عام 2015، هي من

المنصات المخصصة للجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها البلدان المانحة وكيانات ومؤسسات الأمم المتحدة، وذلك لأجل معاضدة الجهود الرامية إلى تعزيز إدماج منظور الإعاقة.

14 - وقد تم تطوير آليات تمويل دولية ومبادرات استثمارية لدعم البحوث من أجل تطوير وتنفيذ حلول تكنولوجية ميسورة. فالصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجمع 10 كيانات تابعة للأمم المتحدة بدول أعضاء وبمنظمات للأشخاص ذوي الإعاقة وبالمجتمع المدني لأجل العمل على تنفيذ الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة الشاملة لمنظور الإعاقة من خلال البرمجة المشتركة وبناء القدرات وتبادل المعارف. وقدّم الصندوق الدعم إلى 93 من برامج الأمم المتحدة المشتركة داخل 80 بلدا بالمناطق الخمس، ووصل إلى أكثر من 200 مليون من الأشخاص ذوي الإعاقة[3]. ويدعم التمويل المقدم من مصارف التنمية الدولية والوكالات المانحة المشاريع التي تركز على نقل التكنولوجيا والابتكار لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، سعت إحدى مبادرات مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، المعنونة "عالم من الحلول: ابتكارات لذوي الإعاقة"، إلى استحداث تكنولوجيات جديدة لتحسين نوعية حياة هؤلاء وإدماجهم ضمن النظام التعليمي وفي سوق العمل داخل أمريكا اللاتينية. وعرض تحدي الابتكار في مجال تيسير الوصول (AccessAbility)، التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، حلولا مبتكرة تنطوي على إمكانية تحسين فرص حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

15 - وتم تطوير العديد من الأدوات لأجل تعزيز التوحيد القياسي العالمي للتكنولوجيات. وتشمل هذه الأدوات التقرير النموذجي لسياسة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يهدف إلى مساعدة مقرري السياسات والمنظمين الوطنيين على وضع أطر لسياسات النفاذ إلى هذه التكنولوجيا، وتقرير فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق تنمية تشمل المسائل المتصلة بالإعاقة لعام 2013، الذي هو عبارة عن تقرير عملي المنحى منبثق عن التعاون بين مؤسسات عديدة، منها المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة والاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وشركة مايكروسوفت، وهو يتضمن مؤشرات مقترحة لقياس التقدم المحرز[4].

16 - وتشمل المبادرات الرامية إلى بناء الشراكات وتبادل المعارف وبناء القدرات آلية تيسير التكنولوجيا، التي أُطلقت مع خطة عام 2030، والتي تتيح التعاون والشراكات بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة من خلال تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات والتوجيهات السياساتية، وتتألف من منتدى سنوي وفريق عمل مشترك بين الوكالات ومنصة إلكترونية. أما الفعاليات التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في البرازيل في عام 2014 وفي كولومبيا في عام 2015 وفي المكسيك في عام 2016 تحت عنوان "إتاحة إمكانية الوصول في الأمريكتين"، والتي تناولت موضوع "المعلومات والاتصالات للجميع"، فهي قد ساعدت على توحيد صفوف الجهات صاحبة المصلحة وعلى إذكاء الوعي وتوفير التدريب وتبادل أفضل الممارسات ورصد التقدم المحرز، وأصبحت من المنتديات الحاسمة في أمريكا اللاتينية لتناول مسألة التيسير على الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد بدأ مؤخرا برنامج

(3) انظر: https://unprpd.org/the_international_telecommunication_union_joins_the_un_partnership.

(4) من التقارير الأخرى هناك التقرير المشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات والمبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة، المعنون "*جعل الهواتف والخدمات المتنقلة في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة (2012)*" (Making Mobile Phones and Services Accessible for Persons with Disabilities).

"نحن نقرر"، الذي ينفذه صـــندوق الأمم المتحدة للســـكان بهدف تعزيز الحماية المراعية لمنظور الإعاقة ومكافحة العنف الجنســاني، في تشــجيع الابتكارات التكنولوجية ضــمن مجال النهوض بالصــحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

17 - وتهدف الإجراءات المحددة إلى مســـاءلة التحالفات وتعزيز الترابط بين الدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات. فمنتدى إدارة الإنترنت، على سبيل المثال، يعترف بتحالفات من قبيل التحالف الدينامي بشأن إمكانية الوصـول والإعاقة، وتحالف الشـباب المعني بحوكمة الإنترنت. وقد قدم تحالف الشـباب المعني بحوكمة الإنترنت مسـاهمات محددة في الاتفاق الرقمي العالمي. والتحالفات الحراكية هي عبارة عن مجموعات مفتوحة متعددة أصـحاب المصـلحة قائمة على المجتمعات المحلية تكرس جهودها لمسـألة ما أو لجملة من المسـائل المتعلقة بحوكمة الإنترنت، وتتحاور مع بعضـها البعض وتعزز النقاشـات فيما بينها.

ثالثا - التحديات والثغرات في التعاون الدولي على تعزيز الابتكارات التكنولوجية ونقل التكنولوجيا لأجل إدماج الأفراد ذوي الإعاقة

18 - على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي تتيحها التكنولوجيات، لا تزال هناك حواجز متعددة الأوجه تعيق نقل التكنولوجيا. فالفجوة التكنولوجية والرقمية، المتفاقمة بالأشكال الأخرى من التمييز، من قبيل الوضـع الاجتماعي والاقتصـادي ونوع الجنس والعمر، زادت من تهميش الأفراد والمجتمعات التي تلج بشـكل محدود إلى الموارد والهياكل التكنولوجية والرقمية، وأفضـت بذلك إلى تفاقم أوجه عدم المساواة. وترى منظمة الصـحة العالمية أنّ أكثر من 2,5 مليار شـخص على مسـتوى العالم يحتاجون إلى واحدة أو أكثر من التكنولوجيات المسـاعدة، لكنّ معظمهم لا يحصـل عليها، لا سـيما في البلدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخل، حيث قد تنخفض نسـبة الاسـتفادة من هذه التكنولوجيات لتصـل إلى 3 في المائة[5]. وتبيّن مسـاهمة مكتب الأمم المتحدة للشـباب في الاتفاق الرقمي العالمي أن العديد من الشـباب لا تتاح لهم الفرصـة للإلمام بالتكنولوجيا الرقمية عبر نظامهم التعليمي، ولا ســـيما من أجل تكوين القدرة على معالجة المعلومات المغلوطة وحماية البيانات والخصـوصـية والرفاهية داخل الفضـاءات الإلكترونية. وتؤثر هذه الفجوة بشكل خاص على الشباب المتخلفين غالبا عن الركب، من قبيل الشـــباب ذوي الإعاقة، وتؤثر على إســـهامهم في تطوير التكنولوجيا. كما أنها تؤثّر عليهم من حيث الاستفادة من الفرص الرقمية.

19 - ويستطيع التعاون الدولي أن يؤدي دورا رئيسيا في معالجة هذه المسألة، وذلك من خلال استغلال قوة التكنولوجيا في التغلّب على الفجوة الرقمية والتكنولوجية. ففي ســـياق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار وإدماج منظور الإعاقة، هناك فجوة بين إبرام الاتفاقات الدولية وبين ترجمة هذه الاتفاقات بفعالية إلى سياسـات وممارسـات وطنية. وهذا التناقض يمكن أن يُعزى إلى صـعوبات شـتى، منها قضايا الحوكمة، والتناقضات التنظيمية، والوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي. وتنطوي صعوبات الحوكمة والتنفيذ في جوهرها على غياب الوضوح بشأن آليات الحوكمة وعلى عدم تنفيذ هذه الآليات. لذلك، يؤدي هذا النقص إلى عدم اتســـاق اســـتراتيجيات التنفيذ عبر المناطق، ويحول من ثمّ دون تحقيق الأثر المتوخى من

(5) WHO and UNICEF, Global Report on Assistive Technology.

الاتفاقات الدولية في تعزيز التيسير لذوي الإعاقة. أما التفاوت في معايير تسهيلات الوصول وفي الأطر التنظيمية المتباينة بين البلدان فهو يزيد من تعقيد المشهد، ويعيق السلاسة في إجراء التعاون الدولي.

التوحيد القياسي والتعاون

20 - تطوير معايير تصميم وتنفيذ التكنولوجيات الميسورة، من قبل الهيئات الدولية مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس والاتحاد الدولي للاتصالات، هو مسألة في غاية الأهمية بالنسبة لتعزيز قابلية التكنولوجيات المساعدة للتشغيل البيني. وتؤدي المبادرات، من قبيل النشاط التنسيقي المشترك بشأن تسهيلات الوصول والعوامل البشرية، التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، دورا محوريا في تعزيز الوعي والتعاون على تسهيل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن إطار التوحيد القياسي، ويبرز بذلك الحاجة إلى بذل جهود مستمرة لأجل مواكبة التطور التكنولوجي.

آليات الرصد والرقابة

21 - آليات الرصد الفعالة حيويةٌ للإشراف على التقدم المحرز في مبادرات نقل التكنولوجيا والابتكار لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنّ أطر الرقابة القائمة كثيرا ما تكون غير كافية، بما يفضي إلى الحد من المساءلة واتساع الفجوة بين المقاصد السياساتية وبين النتائج على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي الإشراف على تجزئة التكنولوجيا عبر مختلف الوكالات والمنظمات إلى ظهور ثغرات في الرصد والتنسيق، وقد يحول تركيزها على النتائج القصيرة الأجل دون تتبع تأثير المبادرات التكنولوجية وأهميتها على المدى الطويل. لذلك، فإنّ الاستعراضات والتقارير الدورية، التي نصّت عليها الاتفاقية وغيرها من الاتفاقات، ضرورية لتقييم فعالية السياسات وتحديد مجالات التحسين.

الأطر التنظيمية والتطورات التكنولوجية

22 - من العوائق الكبيرة التي تحول دون الأخذ الفعال بالحلول المبتكرة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة التأخّرُ في الأطر التنظيمية المتعلقة بالتقدم التكنولوجي. فغياب اللوائح المحدثة التي تلبي الاحتياجات وتتصدى للتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة يحول دون اعتماد واستخدام التكنولوجيات والابتكارات المساعدة الجديدة. والأطر القانونية التي تحكم حقوق الملكية الفكرية، على سبل المثال، قد تعيق نقل التكنولوجيا بتقييدها لنشر واستخدام التكنولوجيات المسجلة. لذلك، ربما يكون طريق المضي قدما هو التكنولوجيات المفتوحة المصدر، التي تستطيع أن تيسر نقل التكنولوجيا والابتكار وتمنع الحواجز التي تفرضها حقوق الملكية الفكرية.

23 - وعلاوة على ذلك، قد تشكل التكنولوجيات القائمة على الذكاء الاصطناعي فرصة ثورية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم، إلا أنّ التحديات الأخلاقية تهدد بتفاقم التفاوتات والحواجز القائمة التي تحول دون هذا الإدماج، وبالتالي لا بد من التغلب عليها بواسطة الأطر التنظيمية. وتشمل هذه التحديات التحيزات المحتملة ضمن خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي قد تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وعدم كفاية ضمانات خصوصية البيانات التي تهدد بالكشف عن المعلومات الحساسة، والمخاوف بشأن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات بما يقوض الاستقلالية الشخصية. وعلاوة على ذلك، هناك خطر محتمل في إدامة الوصم إذا لم يتم تصميم حلول الذكاء الاصطناعي وفق مراعاة منظور الإعاقة ومبدأ الكرامة. ويجب أن تعطي الأطر الأخلاقية الأولوية لتبديد هذه المخاوف، وتعزز تطوير الذكاء الاصطناعي

الذي يُمكّن للأفراد ذوي الإعاقة، ويحترم حقوقهم، ويشجع على الاندماج المجتمعي، مع التخفيف في الوقت نفسه من احتمالات الضرر.

رابعا - آفاق المستقبل

24 - مثلما جاء في المناقشة، تتيح التكنولوجيا إمكانات هائلة لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وللإسهام في تنفيذ الاتفاقية. والتعاون الدولي يستطيع أن يؤدي دورا رئيسيا في تلافي نقص الاستفادة من التكنولوجيات، وذلك من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك. أما الحفاظ على العمل وفق نهج كلي وتشاركي في النهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وفي الحرص على أن تكون آليات تطوير التكنولوجيا ونقلها شاملة وأخلاقية ومتاحة، فهو من الوسائل الحاسمة، ضمن هذه العملية، لإرساء مجتمع أكثر إنصافا. ولتعزيز التعاون العالمي وسد الفجوة بين السياسات والممارسة، تُشجّع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وكذا الجهات صاحبة المصلحة المعنية، على التركيز على المجالات التالية:

(أ) صياغة وتفعيل سياسات وأطر تنظيمية شاملة. ويشمل ذلك اعتماد معايير دولية ووضع لوائح وطنية تتصدى بالتحديد للصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوو الإعاقة في الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها. وتنطوي هذه العملية على تمكين هؤلاء الأشخاص من خلال المشاركة والقيادة النشطتين، وعلى ضمان انخراطهم (بواسطة آليات من قبيل المجالس الاستشارية أو التمثيل الإلزامي داخل لجان تطوير التكنولوجيا) وأيضا تمكينهم من الاضطلاع بأدوار قيادية نشطة في جميع مراحل عمليات ابتكار التكنولوجيا ونقلها. وهذا يتماشى مع تركيز الاتفاقية على المشاركة في صنع القرار، ويكفل الاسترشاد المباشر بوجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية تقرير السياسات ووضع البرامج والتكنولوجيات، من بدايتها وحتى مرحلة تنفيذها. فعلى سبيل المثال، ينبغي للغة الإشارة الوطنية، في حالة الصم، أن تُستخدم على قدم المساواة مع اللغات الأخرى في الوصول إلى المعلومات وفي التواصل داخل المجتمع. وعلاوة على ذلك، وبما أن المناقشات والأعمال المتعلقة بالتكنولوجيات المساعدة قد تركزت بالأساس على الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية، لا بد من بذل المزيد من المشاركة والأبحاث والأعمال المتعلقة بالتكنولوجيات المساعدة للأشخاص من ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأفراد الذين يعانون من أشكال متعددة أو مشددة من التمييز. ومن الأهمية بمكان تحديث الأطر التنظيمية لمواءمتها مع التطورات التكنولوجية السريعة، مثل الذكاء الاصطناعي، وضمان إمكانية الحصول على الحلول الجديدة وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ب) تعزيز الوضوح وقابلية التنفيذ في آليات الحوكمة لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية على المستوى الوطني. وسيتطلب ذلك مبادرات دولية تولي أيضا اهتماما خاصا لبناء القدرات ونقل المعرفة من أجل الابتكار الشامل، وبناء قدرات البلدان النامية ليس فقط في الحصول على التكنولوجيات، بل أيضا في ابتكارها وتكييفها من أجل تلبية الاحتياجات المحلية. وتشمل هذه المبادرات الاستثمار في الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة للتأكد من تعاملهم مع التكنولوجيا بطرق تحمي رفاههم الشخصي وخصوصيتهم، فضلا عن معالجة المعايير الاجتماعية والجنسانية داخل المجتمعات والأسر التي تمنع الأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام التكنولوجيا، وذلك من أجل ضمان الوصول الآمن والمنصف. وينبغي للمبادرات الدولية أيضا أن تولي اهتماما لوضع واعتماد معايير مقبولة عالميا في مجال التيسير لذوي الإعاقة حتى يتسنى إجراء التعاون الدولي ونقل التكنولوجيا بشكل سلس. وسيشمل ذلك اعتماد وتعزيز مبادئ

التصـــميم العام والتيســـير على ذوي الإعاقة ضـــمن المعايير والتشـــريعات والمبادئ التوجيهية الوطنية، منذ مرحلة صـياغتها، وذلك بغية التأكد من أن التكنولوجيات والبيئات والخدمات ميسـرة قابلة للاسـتخدام من قبل جميع الناس، بمن فيهم الأشـــخاص ذوو الإعاقة. وينبغي الترويج لهذا النهج ضـــمن مشـــاريع التنمية في القطاعين العام والخاص، وذلك بما يتماشـــى مع المادة 9 من الاتفاقية، الداعية إلى تمكين الأشـــخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل والمشاركة الكاملة في جميع جوانب الحياة. وينبغي أيضا إيلاء الاهتمام لتحسين جمع البيانات المصـنفة حتى يتم تقييم التقدم المحرز، والوقوف على الثغرات، وضـمان المسـاءلة والتحسـين المسـتمر في الحصـول على التكنولوجيا واسـتخدامها. والتقنيات أو المنهجيات المحددة لتعزيز جمع البيانات ومراقبتها، من قبيل تقنية ســلســلة الكتل في تحقيق الشــفافية أو الذكاء الاصــطناعي في تحليل البيانات، تسـتطيع أن تقدم إسـهاما قيما في هذه العملية. وسـيشـمل ذلك أيضـا إنشـاء آليات دولية لتبادل البيانات، ومبادرات لبناء قدرات المكاتب الإحصـائية الوطنية، وإقامة شـراكات مع منظمات ذوي الإعاقة لضـمان أن تكون منهجيات جمع البيانات شـــاملة. وينبغي أيضـــا التركيز على تشـــجيع الشـــمولية في عملية الابتكار والتصـــميم لتلبية الاحتياجات المتنوعة للأشـــخاص ذوي الإعاقة، وفي عملية توســـيع نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

(ج) تعبئة آليات التمويل والاســـتثمار في المبادرات التكنولوجية الهادفة إلى تلبية احتياجات الأشـــخاص ذوي الإعاقة. فوكالات التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية والمنظمات الخيرية وكيانات القطاع الخاص تسـتطيع تجميع الموارد لدعم مشـاريع البحث والابتكار وتطوير البنية التحتية التي تعزز الشمول الرقمي والتيسير على ذوي الإعاقة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ويشمل ذلك زيادة الاسـتثمار والتطوير في التكنولوجيات الميسـورة التكلفة لفائدة الأشـخاص ذوي الإعاقة بغية ضـمان سـهولة الحصول عليها. ومن المهم أيضا تنفيذ سياسات وبرامج تقلل من الحواجز الاقتصادية التي تحول دون الوصول إلى الأجهزة والخدمات المساعدة الضرورية، وضمان أن تكون التكنولوجيات ميسورة التكلفة ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك عملا بالنداء الوارد في الاتفاقية والداعي إلى توفير هذه التكنولوجيات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لضرورة وجود آليات بشأن الشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بتخصيص هذه الأموال واستخدامها؛

(د) إدراج الاعتبارات الأخلاقية في اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي والتكنولوجيا. فدور الذكاء الاصـــطناعي وغيره من التكنولوجيات المتطورة، في النهوض بحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة وإرســـاء مجتمع مســـتدام يســـتوعب الجميع، هو دور متعدد الأوجه ومهم. كما تتيح هذه التكنولوجيات فرصـــا غير مسبوقة للتغلب على الحواجز التقليدية، ولتعزيز الاستقلال الشـخصـي، وضـمان مشـاركة الأشـخاص ذوي الإعاقة مشـــاركة كاملة في جميع جوانب المجتمع. وفي الوقت نفســـه، وكما هو معترف به مثلا في تقرير اليونسكو المعنون "التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"، يكتسي الأمر بعدا أساسيا وعاجلا في وضـــع وإنفاذ مبادئ توجيهية أخلاقية لتطوير ونشـــر الذكاء الاصـــطناعي وغيره من التقنيات التي تعطي الأولوية للخصوصية والاستقلالية وعدم التمييز. وينبغي أيضا التركيز على ضمان تصميم هذه التكنولوجيات بطرق لا تعزز التحيزات أو تخلق أشـــكالا جديدة من اســـتبعاد الأشـــخاص ذوي الإعاقة، وذلك في إطار الاســـتجابة لما تقتضـــيه الاتفاقية وغيرها من الأطر المعيارية الدولية. ومن خلال تركيز دور الذكاء الاصـطناعي وغيره من التكنولوجيات المتطورة حول هذه الأهداف، تسـتطيع الجهات صـاحبة المصـلحة أن تتأكد من أنّ التطورات التكنولوجية تسهم بشكل إيجابي في حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتدفع بنسق التقدم نحو إرساء مجتمع قائم على مزيد الشمول والتيسير والإنصاف.

خامسا - الأسئلة الإرشادية

25 - يمكن استخدام الأسئلة الإرشادية التالية في حلقات الحوار:

(أ) كيف يمكن للأطر الدولية أن تتصدى بشكل أفضل للتحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها الفئات التي تعيش أوضاعا هشة، بمن فيها ذوو الإعاقة من النساء أو اللاجئين أو الأطفال أو كبار السن؟

(ب) ما هي العقبات التي تقف في وجه التعاون الدولي الناجح على نقل التكنولوجيا لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وما هي والممارسات القابلة للتطوير التي تحقق هذا التعاون؟

(ج) ما هي الممارسات أو التجارب الجيدة في مجال تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، التي استخدمت بفعالية لتبديد المخاوف الأخلاقية، من قبيل التحيز والخصوصية والشفافية، التي يثيرها الذكاء الاصطناعي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

(د) ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تستخدمها في الحرص على وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التكنولوجيا خلال النزاعات والكوارث الطبيعية وعلى ضمان استمرارية التكنولوجيا وتكيفها مع احتياجاتهم؟